

Distr.: General
3 July 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية

نيويورك، ٨-١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تقارير الحكومات عن الحالة في بلدانها
وعن التقدم المحرز في توحيد الأسماء الجغرافية
منذ انعقاد المؤتمر العاشر (للتوزيع فقط)

تقرير النرويج

موجز**

عُدل قانون أسماء الأماكن النرويجي لعام ١٩٩٠ في عام ٢٠٠٦ ثم في تموز/يوليه ٢٠١٥. وكان أهم تغيير أُدخل في عام ٢٠١٥ يتعلق بتهجئة أسماء الحيازات الصغيرة، حيث يحق لمالك الحيازة الصغيرة الآن أن يبيت في تهجئة الأسماء الجغرافية للممتلكات طالما أمكن الحصول على الوثائق المتصلة بها. ودخلت لوائح تنظيمية جديدة للقانون حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٧، حيث منح مجلس اللغة في النرويج والبرلمان الصامي في النرويج السلطة القانونية لوضع مبادئ مفصلة لتهجئة الأسماء الجغرافية.

وتتولى الهيئة النرويجية لرسم الخرائط مسؤولية السجل المركزي لأسماء الأماكن، الذي يتضمن أشكال الأسماء الجغرافية المعتمدة وفقا للقانون. ويتضمن حاليا ٩٩٦ ٠٠٠ اسم جغرافي مع ١ ١٧٨ ٠٠٠ تهجئة لما عدده ٩٧٥ ٠٠٠ من الأماكن المسماة. وهناك نحو ١٠٥ ٠٠٠ تهجئة يحددها القانون. وقد حُذث السجل وبُدء إصداره في عام ٢٠١٦.

* E/CONF.105/1

** أعد التقرير برمته إنغفيل نوردلاند (كبيرة مستشارين، مجلس اللغة في النرويج)، وكييتيل رينغن (كبير مهندسين، الهيئة النرويجية لرسم الخرائط)، وليزا مونيكاسن (رئيسة قسم، البرلمان الصامي في النرويج). والتقارير متاح على الموقع الشبكي <http://unstats.un.org/unsd/geoinfo/UNGEGN/ungegnConf11.html> باللغة التي قُدم بها فقط، باعتباره الوثيقة E/CONF.105/89/CRP.89



وتساعد العناوين الفريدة مع أسماء الشوارع وأرقامها على كفالة أن يتمكن الناس من تحديد عنوان ما بسرعة أكبر في الحالات الطارئة و/أو تقديم الخدمات أو إيصال السلع. وبناء على ذلك، شرعت حكومة النرويج بتنفيذ مشروع لوضع عناوين مع أسماء الشوارع لكل منزل أسرة، ومؤسسة تجارية، ومبنى في البلد. وامتد رسمياً هذا المشروع، الذي تقوده هيئة رسم الخرائط، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، لكن العمل لا يزال مستمرا في الواقع. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، كان قد حُصص عنوان رسمي مع اسم الشارع ورقمه لما نسبته ٩٠ في المائة من جميع الأماكن التي تحتاج إلى عناوين في النرويج. وقد أمضت الخدمات الاستشارية لأسماء الأماكن، التي يديرها مجلس اللغة والبرلمان الصامي، قدرا كبيرا من الوقت وأنفقت الكثير من الموارد خلال السنوات القليلة الماضية في تقديم المشورة بشأن تسمية الشوارع للبلديات.

ورغم أن قانون أسماء الأماكن وقانون الصاميين ظلّا ساريين منذ أكثر من ٢٠ سنة، فإنهما ينقصهما التنفيذ على عدة مستويات. بيد أن تطورا إيجابيا قد حدث في عرض الأسماء الجغرافية الصامية على لافتات الطرق. وقررت إدارة الطرق العامة في النرويج إضافة الأسماء الصامية إلى اللافتات القائمة واستخدام الأسماء الصامية عند وضع لافتات جديدة.

وستقلل الإصلاحات الجارية في الحكم المحلي من عدد الوحدات الإدارية في النرويج إلى درجة كبيرة. ويوفر مجلس اللغة التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بأسماء البلديات والمقاطعات الجديدة.

وقد قررت جامعة أوسلو في عام ٢٠١٥ إيقاف محفوظات اللغة ومحفوظات الأسماء المرتبطة بها وفريق البحوث التابع للجامعة المعني بأسماء الأماكن. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، نُقلت المحفوظات إلى جامعة بيرغن، مع تقليل الموارد الأكاديمية والمالية. ولا يزال من غير المعروف ما إذا كانت عملية النقل ستؤدي إلى تنشيط بيئة البحوث في مجال الأسماء في النرويج. وفي الوقت نفسه، فإن الخبرة الطبغرافية اللازمة لتنفيذ قانون أسماء الأماكن تتناقص بسرعة.

وتعقد هيئة رسم الخرائط، والخدمات الاستشارية لأسماء الأماكن، ومجلس اللغة، والبرلمان الصامي اجتماعا سنويا لمناقشة المسائل القانونية والمهنية والتنظيمية المتعلقة بتوحيد الأسماء الجغرافية. وكان التنقيح الجاري لقانون أسماء الأماكن ولوائح التنظيمية محورا للمناقشة في هذه الاجتماعات خلال السنوات الخمس الماضية.